في الحرف والصوت

سعيد فودة

منتدى الأصلين

www.aslein.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى من تبعه من آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين، أما بعد:

فلما كان من المهم للحفاظ على عقيدة المسلمين نقد الكتب والرسائل والأجزاء التي تصدر بين الفينة والأخرى، وذلك على حسب الوسع والطاقة، وخاصة تلك التي يروج لها ويعلن عنها وتذاع قصدا بين الناس، على غفلة من كثير من العلماء الناقدين، الذين يجب أن يتولوا حفظ الدين. فقد عزمت على أن أكتب بعض التعليقات على جزء نشره بعض السذج العارين عن التحقيق كما يظهر من الكلام المنشور، وهذا الجزء سموه بالاسم التالي

(جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات)

ونسبوه للإمام النووي، وأخلوا المقدمة من ذكر كلام مهم، وأغفلوا عن عمد كما يبدو الإشارة إلى بعض الأمور التي سنذكرها هنا، فأردت بتعليقي هذا أن أهتم بذكر ما يكفي مما ينشرح له صدر طالب العلم التقي، ليبقى معتقدا بعقيدة أهل الحق، ولا يتخلل الشك في قلبه بعلماء الدين كالإمام النووي. وهؤلاء التيمية الذين لا يعتقدون بوجود عالم في المسلمين إلا أحمد بن تيمية، دأبوا على نشر كل ما بوسعهم للتشكيك في علماء أهل الحق، فحينا يقولون تراجع، وحينا يقولون تأثر بالأشاعرة دون أن يعلم أنهم أشاعرة، وحينا يقولون إن كلامه ليس نصا في موافقة الأشاعرة، وهكذا، من تلك

الاحتمالات البعيدة عن الحق والواقع في نفس الأمر، وهم عندما يخترعون تلك الأوهام إنما يقيسون هؤلاء على أنفسهم المريضة، وعقولهم السقيمة.

ولن نطيل في التقديم فالمقام لا يحتاج إلى أكثر مما ذكرناه. ولنشرع بتوفيق الله تعالى في المهم المقصود بالذات.

وقد سألني غير واحد من طلاب العلم أن أكتب تعليقا على هذا الجزء دفعا لهذه التشكيكات، وردا على أوهام هؤلاء المنحرفين، وذبّا عن حياض العلماء الذين نصبهم الله تعالى للحفاظ على هذا الدين. فلم أهتم أول الأمر بذلك، لأنني لما نظرت في هذا الجزء المطبوع، عرفت ما فيه من ضعف وتناقض وكلام مهزول، فعزفت عن كتابة شيء عليه، وقلت إن المبتدئ في طلب العلم يستغني بقليل من النظر ليكشف ما هناك، ولكن لما كثر السؤال من الأحبة، حتى سألني يوم الجمعة الفائت، قبل أيام، رأيي في هذا الجزء، فعزمت على القيام ببعض الواجب الذي لا يجوز لنا التأخر عنه، فقلت أكتب بعض التعليقات والنقود التي أكشف فيها عن تلاعب هؤلاء التيمية المدعين اتِّباع السلف الصالح، درءا لزيفهم، ومساعدة لطلاب على العلم على كشف تلاعبهم، وتمرينا لهم على النقد والنظر، ودفاعا عن الإمام النووي أحد أعمدة العلماء في الإسلام ومن عليه الفتيا في المذهب الشافعي.

وأنهيت هذه التعليقات في جلستين أو ثلاث، وذلك بحمد الله تعالى.

وصف الكتاب المطبوع

الكتاب كله يتألف من ثمانين صفحة، موزعة على النسق التالي

أولا: *المقدمة التي وضعها محقق الكتاب، وتتألف من أربع عشرة صفحة.*

ثانيا: *متن الكتاب، ويتألف من مقدمة في صفحتين وقسمين*

القسم الأول: عبارة عن كلام نقله صاحب الكتاب عن سماه بأبي العباس الأرموي الشافعي، نقله عنه من كتاب له موسوم بغاية المرام في مسألة الكلام. وهذا القسم يمتد من صفحة ١٧ ويستمر إلى صفحة ٦٩، وليس فيه شيء للإمام النووي إنما هو نقل عن المذكور فقط، وقد صرح بذلك الإمام النووي، وهذا القسم هو الذي فيه العديد من الطامات، والاستدلالات الضعيفة المخالفة لطريقة علماء أهل السنة، كما سنبين، فلا ينسب شيء منها إلى الإمام النووي مطلقا، بل إلى من نقل عنه. وهذا أبو العباس الأرموي ليس معروفا وقد بحثت عن ترجمة له في كتب الرجال وطبقات الشافعية فلم أجد عنه شيئا يذكر، ولا شيئا لا يذكر؛ فهو مجهول البتة، واسم كتابه الذي يشير إليه المسمى بغاية المرام في مسألة الكلام، ليس معروفا أيضا. وجهالة المصنف تكفي لرد أصل نسبة الكتاب إلى الإمام النووي، لأن الإمام النووي لا ينقل عن مجاهيل، خاصة في مثل هذه المسائل العقائدية، ويوجد من علماء أهل السنة العديد ممن يمكن أن ينقل عنهم إمام كبير مثل النووي.

ويغلب على ظني أن هذا الكتاب من سلسلة الكتب المفتريات المنسوبات إلى بعض علماء أهل السنة تشويها لهم عند العامة، وصرفا للناس عن أهل الحق، كما فعلوا في الرسالة المزعومة المنسوبة إلى والد الإمام الجويني في الحرف والصوت، وفي غيرها من الكتب والرسائل العديدة التي اخترعوها ونسبوها كذبا إلى علما أهل السنة.

وفضلا عن ذلك فلم يذكر محقق هذا الجزء أي معلومات عن أبي العباس الأرموي هذا، لا في المقدمة ولا في أثناء السطور. فهو مجهول لديه أيضا، وهذا يؤكد ما قلته عن تلبيسهم.

وأما **القسم الثاني** من الجزء: فهو عبارة عن تلخيص من كلام الإمام النووي يمتد من صفحة ٧٠ ويستمر إلى صفحة٧٨، وهو مأخوذ من كتاب آداب حملة القرآن، كما هو منصوص عليه في متن الجزء. ولا شيء مما ذكر في هذا القسم يعترض عليه ويستلزم الإنكار والنفي والردّ بل فيه فوائد لطيفة.

وبهذا ينتهي الجزء المزعوم.

فكيف يصح عند العقلاء نسبة الكلام الذي سنشير إلى فساده -وهو موجود في القسم الأول- إلى الإمام النووي؟

وما ذكرناه هنا يكفي للرد على التساؤلات العديدة التي تدور في الأذهان. ولو استحضرها الذكي في عقله لكفته في رفض الكتاب، ونفي نسبة الكلام المذكور فيه إلى إمام جليل مثل الإمام النووي.

وأيضا نقول: يستحيل بالاعتماد إلى طريقة الإمام النووي أن يصدر عنه تأليف من نحو هذا النمط الذي وضحناه لك، قسم كبير منقول بتمامه من كلام غيره، دون أن يعلق ولو بكلمة واحدة على أي موضع من مواضعه...!! وهذه ليست طريقة الإمام النووي.

ثم يودع عدة صفحات مستلَّة من كتاب له نفسه ويلحقها بآخر الجزء المذكور.

أهذا تأليف يستحق أن ينسب إلى إمام راسخ مثل الإمام النووي؟! إنها عملية قصٍّ ولصق لا يقوم بها إلا الحشوية.

ثم نزيدك لتتأكد من انتفاء نسبة الكتاب إلى النووي، فإن ما هو مذكور فيه يخالف ما ذكره في كتبه المعتمدة المشهورة كالمجموع وغيره مما سنبينه لك. فهل يصح عند العقلاء أن يعتمد على مثل هذا الجزء الغريب العجيب في نسبة عقيدة متهافتة إلى الإمام النووي ونحن واجدون بين أيدينا كتبا راسخة الثبوت إليه تناقض ذلك كله؟ إن من عنده أدنى مسكة من عقل ينزه عقله من النزول هذا الدرك!

وأخير أقول: لو سلمنا أن هذا الكلام فعلا قد ارتضاه الإمام النووي، وهو ما نمنعه ونحيله، لما سنذكره، فإننا نرفض ما قاله لمخالفته للأدلة ولما قرره العلماء المحققون الذين يحتج النووي بكلامهم في هذا العلم الجليل، أعني علم التوحيد والكلام. وسوف نستجلب لك العديد من الأمثلة على ذلك من هذا الكتاب المتهاوي.

فهذه الكلمات القليلة، توضح جهات إجمالية كافية للرد على ما جاء في هذا الجزء المدَّعى، وفيما يلي، سوف نفصل بعض التفصيل في بيان تهافت العديد مما هو مذكور فيه.

ونسأل الله تعالى الهداية والتوفيق، وحسن الخاتمة.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

سعيد فودة

وليس لنا إلى غير الله تعالى حاجة ولا مذهب

بيان العلماء في
مسألة كلام الله تعالى

قال الإمام الرازي في التفسير الكبير ج١/ ص٣٦:

"*المسألة العاشرة*

الكلام الذي هو متركب من الحروف والأصوات فإنه يمتنع في بديهة العقل كونه قديما، لوجهين:

الأول: أن الكلمة لا تكون كلمة إلا إذا كانت حروفها متوالية فالسابق المنقضي محدث لأن ما ثبت عدمه امتنع قدمه والآتي الحادث بعد انقضاء الأول لا شك أنه حادث.

والثاني: أن الحروف التي منها تألفت الكلمة إن حصلت دفعة واحدة لم تحصل الكلمة لأن الكلمة الثلاثية يمكن وقوعها على التقاليب الستة فلو حصلت الحروف معا لم يكن وقوعها على بعض تلك الوجوه أولى من وقوعها على سائرها ولو حصلت على التعاقب كانت حادثة.

واحتج القائلون بقدم الحروف بالعقل والنقل.

أما العقل: فهو أن لكل واحد من هذه الحروف ماهية مخصوصة باعتبارها تمتاز عما سواها والماهيات لا تقبل الزوال ولا العدم فكانت قديمة.

وأما النقل: فهو أن كلام الله قديم وكلام الله ليس إلا هذه الحروف فوجب القول بقدم هذه الحروف. أما أن كلام الله قديم فلأن الكلام صفة كمال وعدمه صفة نقص فلو لم يكن كلام الله قديما لزم أن يقال إنه تعالى كان في الأزل ناقصا ثم صار فيما لا يزال كاملا وذلك بإجماع المسلمين باطل. وإنما قلنا إن كلام الله تعالى ليس إلا هذه الحروف لوجوه **أحدها** قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله التوبة ٦ ومعلوم أن المسموع ليس إلا هذه الحروف فدل هذا على أن هذه الحروف كلام الله **وثانيها** أن من حلف على سماع الله تعالى فإنه يتعلق البر والحنث بسماع هذه الحروف **وثالثها** أنه نقل بالتواتر إلينا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: إن هذا القرآن المسموع المتلو هو كلام الله فمنكره منكر لما عرف بالتواتر من دين محمد عليه الصلاة والسلام فيلزمه الكفر.

والجواب عن الأول أن ما ذكرتم غير مختص بماهية دون ماهية فيلزمكم قدم الكل. وعن الثاني أن ما ذكرتم من الاستدلال خفي في مقابلة البديهيات فيكون باطلا."اهـ

وهذا الذي نقلناه عن الإمام الرازي هو تلخيص لجميع ما ذكره مؤلف الكتاب المدعو بأبي العباس الأرموي، وقد ذكر الإمام رحمه الله تعالى الردَّ عليه باختصار كعادته في مثل هذه المواطن البينة. وسوف تجد تفصيل الرد، وتوضيح ما أجمله الإمام الرازي في أثناء ردنا التفصيلي على كلام أبي العباس.

وقال الإمام الرازي في التفسير الكبير ج١/ ص٣٦:

"المسألة الحادية عشرة

إذا قلنا لهذه الحروف المتوالية والأصوات المتعاقبة إنها كلام الله تعالى، كان المراد أنها ألفاظ دالة على الصفة القائمة بذات الله تعالى، فأطلق اسم الكلام عليها على سبيل المجاز.

وأما حديث الحنث والبر فذلك لأن مبنى الإيمان على العرف.

وإذا قلنا كلام الله قديم، لم نعن به إلا تلك الصفة القديمة التي هي مدلول هذه الألفاظ والعبارات.

وإذا قلنا كلام الله معجزة لمحمد صلى الله عليه وسلم عنينا به هذه الحروف وهذه الأصوات التي هي حادثة؛ فإن القديم كان موجودا قبل محمد عليه الصلاة والسلام فكيف يكون معجزة له؟

وإذا قلنا كلام الله سور وآيات عنينا به هذه الحروف.

وإذا قلنا كلام الله فصيح عنينا به هذه الألفاظ.

وإذا شرعنا في تفسير كلام الله تعالى عنينا به أيضا هذه الألفاظ.

المسألة الثانية عشرة

زعمت الحشوية أن هذه الأصوات التي نسمعها من هذا الإنسان عين كلام الله تعالى، وهذا باطل لأنا نعلم بالبديهة أن هذه الحروف والأصوات التي نسمعها من هذا الإنسان صفة قائمة بلسانه وأصواته، فلو قلنا بأنها عين كلام الله تعالى، لزمنا القول بان الصفة الواحدة بعينها قائمة بذات الله تعالى وحالة في بدن هذا الإنسان، وهذا معلوم الفساد بالضرورة.

وأيضا فهذا عين ما يقوله النصارى من أن أقنوم الكلمة حلت في ناسوت صريح وزعموا أنها حالة في ناسوت عيسى عليه السلام ومع ذلك فهي صفة لله تعالى وغير زائلة عنه، وهذا عين ما يقوله الحشوية من أن كلام الله تعالى حال في لسان هذا الإنسان مع أنه غير زائل عن ذات الله تعالى، ولا فرق بين القولين إلا أن النصارى قالوا بهذا القول في حق عيسى وحده، وهؤلاء الحمقى قالوا بهذا القول الخبيث في حق كل الناس من المشرق إلى المغرب."اهـ

والحقيقة أن ما قرره الإمام الرازي كاف وافٍ شافٍ، يحل جميع الشبه التي قد تعلق بنفس قارئ هذا الجزء المتهاوي.

وقال الإمام الرازي أيضاً في التفسير الكبير ج٢/ ص٣٠:

"المسألة الثانية:

المراد من إنزال الوحي وكون القرآن منزلاً ومنزلاً ومنزولاً به؛ أن جبريل عليه السلام سمع في السماء كلام الله تعالى فنزل على الرسول به وهذا كما يقال نزلت رسالة الأمير من القصر والرسالة لا تنزل لكن المستمع يسمع الرسالة

من علو فينزل ويؤيدي في سفل وقوله الأمير لا يفارق ذاته ولكن السامع يسمع فينزل ويؤدي بلفظ نفسه ويقال فلان ينقل الكلام إذا سمع في موضع وأداه في موضع آخر.

فإن قيل: كيف سمع جبريل كلام الله تعالى وكلامه ليس من الحروف والأصوات عندكم؟

قلنا: يحتمل أن يخلق الله تعالى له سمعاً لكلامه ثم أقدره على عبارة يعبر بها عن ذلك الكلام القديم[1].

ويجوز أن يكون الله خلق في اللوح المحفوظ كتابة بهذا النظم المخصوص فقرأه جبريل عليه السلام فحفظه[2].

ويجوز أن يخلق الله أصواتاً مقطعة بهذا النظم المخصوص في جسم مخصوص فيتلفقه جبريل عليه السلام ويخلق له علماً ضرورياً بأنه هو العبارة المؤدية لمعنى ذلك الكلام القديم."اهـ

قال الإمام العيني في عمدة القاري ج١/ ص٤٥

"التاسع: ما قيل كيف كان سماع النبي صلى الله عليه وسلم والملك الوحي من الله تعالى.

---

1 أي إن الله تعالى أقدر جبريل عليه السلام على عبارة معينة بإرادة الله تعالى لا بوضع جبريل، فتكون النظم والمعنى من الله تعالى لا من جبريل، كما يزعم بعض الجهلة.

2 وهذا وجه قوي، كما لا يخفى.

أجيب بأن الغزالي رحمه الله تعالى قال: وسماع النبي والملك عليهما السلام الوحي من الله تعالى بغير واسطة يستحيل أن يكون بحرف أو صوت لكن يكون بخلق الله تعالى للسامع علما ضروريا بثلاثة أمور بالمتكلم وبأن ما سمعه كلامه وبمراده من كلامه والقدرة الأزلية لا تقصر عن اضطرار النبي والملك إلى العلم بذلك وكما أن كلامه تعالى ليس من جنس كلام البشر فسماعه الذي يخلقه لعبده ليس من جنس سماع الأصوات.

ولذلك عسر علينا فهم كيفية سماع موسى عليه الصلاة والسلام لكلامه تعالى الذي ليس بحرف ولا صوت كما يعسر على الأكمه كيفية إدراك البصر للألوان، أما سماعه عليه الصلاة والسلام فيحتمل أن يكون بحرف وصوت دال على معنى كلام الله تعالى فالمسموع الأصوات الحادثة وهي فعل الملك دون نفس الكلام، ولا يكون هذا سماعا لكلام الله تعالى من غير واسطة وإن كان يطلق عليه أنه سماع كلام الله تعالى، وسماع الأمة من الرسول عليه الصلاة والسلام كسماع الرسول من الملك، وطريق الفهم فيه تقديم المعرفة بوضع اللغة التي تقع بها المخاطبة.

وحكي القرافي خلافا للعلماء في ابتداء الوحي هل كان جبريل عليه السلام ينقل له ملك عن الله عز وجل أو يخلق له علم ضروري بأن الله تعالى طلب منه أن يأتي محمدا أو غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بسورة كذا أو خلق له علما ضروريا بأن يأتي اللوح المحفوظ فينقل منه كذا."اهـ

وقال الإمام العيني في عمدة القاري ج٢٥/ ص١٥٥:

"بابُ كَلامِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ ونِداءِ الله المَلائِكَةَ

أي هذا باب في بيان كلام الرب مع جبريل الأمين عليه السلام.

وفي نداء الملائكة وفي هذا الباب أيضاً إثبات كلام الله تعالى وإسماعه جبريل والملائكة، فيسمعون عند ذلك الكلام القديم القائم بذاته الذي لا يشبه كلام المخلوقين، إذ ليس بحروف ولا تقطيع وليس من شرطه أن يكون بلسان وشفتين وآلات، وحقيقته أن يكون مسموعاً مفهوماً، ولا يليق بالباري أن يستعين في كلامه بالجوارح والأدوات."اهـ

ولا نريد أن نفيض في نقل كلام العلماء في كلام الله تعالى وأنه لا يجوز حلول الحرف والصوت بذاته جل وعز، فهذا كله أمر صار مشهورا عند طلاب العلم، وبالإضافة إلى ذلك فإننا سوف نبين كثيرا من المعاني المتعلقة بهذا أثناء ردنا على ما ساقه مؤلف الكتاب.

فلذلك نكتفي بما ذكرته هنا. والهداية من الله تعالى.

مؤلف هذا الجزء يعتقد بقدم الحروف

إن القول بقدم الحروف لم يقل به إلا المغرقون في التجسيم والحشو، ويبدو أنَّ منهم صاحبنا هذا، ويستحيل أن يكون الإمام النووي حشويا، كما هو معلوم. وقد استدل مؤلف الكتاب على دعواه هذه باستدلالات غريبة وطرق عجيبة، يعرف الناظر عند أول النظر فيها أن صاحبها لا يعرف حقيقة دلالات الألفاظ ولا طريقة الاستدلال.

وسننقل لكم بعض كلامه وشواهد من تهافته في استدلاله، ليتبين لكم جلية الأمر، وأنه هواء.

قال أبو العباس الأرموي وهو مؤلف القسم الأول في ص١٧ :"اعلم أن العلماء اختلفوا في الحروف هل هي قديمة في القرآن أو مطلقا؟ فذهب قوم إلى القدم مطلقا إذ قدمها في صورة دون صورة تناقض محض، وذهب قوم إلى قدمها في القرآن فقط، وذهب قوم إلى قدم حروف قائمة بهذه الحروف المرتبة."اهـ

ثم اختار أبو العباس القول بقدم الحروف على الإطلاق فقال:"**والذي يدل على قدم الحروف على الإطلاق من كتاب الله تعالى وجوه.**"أهـ

وشرع في بيان ما سماه استدلالا، وسوف نبين تهافته فيها قال قريبا.

والذي يهمنا هنا هو أن الرجل يصرح بقدم الحروف مطلقا، أي لا في القرآن فقط، بل فيه وفي غيره.

وقد نسب علماؤنا الأشاعرة إلى بعض الحشوية قولهم بقدم الحروف مطلقا، فأنكر ابن تيمية في بعض كتبه ذلك، وادعى أن هذا افتراء عليهم. وها هو أبو العباس يصرح بهذه العقيدة الباطلة، فأين هو ابن تيمية لكي ينكر ذلك!!

ويستحيل أن يقول الإمام النووي بهذه العقيدة الفاسدة، بل إن ابن تيمية نفسه أحال قدم الحروف بأعيانها، وجزم بحدوث الحروف والأصوات بأعيانها، وقال بأنها قديمة بالنوع، كقوله في الخلق، وغيره وقوله هذا صار مشهورا عند الناس، وقد بينته وأفصحت عن حقيقته في كتابي الكاشف الصغير، فراجعه إن أحببت.

ومَنْ مِنَ التيمية المعاصرين يمكنه أن يقول بمثل هذا القول الباطل؟ وهو قدم الحروف مطلقا، كما صرح به هذا الرجل، ومع خوفهم من الاعتقاد بهذا القول الفاسد، إلا أنك تراهم يريدون إلصاق هذه العقيدة الباطلة بإمام كبير مثل الإمام النووي، وليس هذا إلا إصرارا على الباطل، والافتراء على علماء الأشاعرة أهل السنة.

فأنت تراهم ينزهون أنفسهم عما يلصقونه بالأئمة الفضلاء!! وسوف نضرب بعض الأمثلة الدالة على تهافت احتجاج هذا المؤلف في استدلاله على هذه القضية.

بيان بطلان الاستدلال الأول

قال أبو العباس في ص١٧ :"الأول: قوله تعالى(ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقال(الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان). فرق بين ما خلق وبين ما علم، فلو لم يكن ما علمه غير مخلوق وإلا لما كان لتخصيص أحدهما بالخلق دون الآخر فائدة، والمراد بالبيان الحروف والكلام العربي في قول أهل التفسير."اهـ

وهذا الاستدلال باطل بأدنى نظر. فهو قد حصر الفائدة في التعبير عن الإنسان بالخلق وعن القرآن بالتعليم، في أن القرآن غير مخلوق بحروفه، وأن الإنسان مخلوق.

وهذا باطل، فإنا نقول: لا شك أن الإنسان مخلوق، ولكن فائدة التعبير عن القرآن بالتعليم، ليست منحصرة في كونه غير مخلوق، فقط كما تدعي، فلم لا يكون المراد هنا أن القرآن من حيث كونه كلاما فإن جهة النظر فيه متوقفه على تعلمه، وجهة الاستفادة منه متوقفة على تعلمه وتفهمه، لا على العلم بأنه مخلوق أو غير مخلوق. وأما الإنسان، فذكر كونه مخلوقا هنا مناسب تماما، فإن المراد تنبيه الإنسان إلى احتياجه إلى الخالق، الذي أمره وأنزل شرائعه وجعل له حياة أخرى يكون الإنسان فيها خالدا إما في النار أو في الجنة، فالمناسب ذكر الإنسان من حيث كونه مخلوقا.

وهذا كما ترى لا يستلزم أن القرآن غير حادث.

ولو كان القرآن غير حادث لمجرد التعبير عنه بالتعليم (علم القرآن)، لكان كل بيان قديما كذلك، لأن الله تعالى قال (علمه البيان) أي علم الإنسان البيان. فلو دلَّ قوله تعالى علم القرآن على قدم القرآن، لدل قوله تعالى علمه البيان على قدم كل بيان صادر عن الإنسان، لأن البيان يكون بالحروف، كما أن القرآن بالحروف.

وهذا الوجه وحده كاف في الرد على المصنف، كائنا من كان.

ولو تأمل المصنف إلى إطلاق قوله تعالى(علم القرآن) عن ذكر المفعول، أي إنه جل شأنه لم يذكر المفعول، أي من الذي علمه الله تعالى القرآن هنا، وذلك قبل خلق الإنسان، لعلم أن مجرد تعليم القرآن لا يستلزم قدم الحروف المؤلف منها القرآن، كما زعم، وفائدة عدم ذكر المفعول هنا الإشارة إلى أن القرآن ثابت في اللوح المحفوظ قبل خلق الإنسان، وأن الله تعالى علمه لجبريل مثلا، لكي يكون قادرا على إنزاله على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

فهذا هو الدليل الأول الذي اعتمد عليه المؤلف.

بيان بطلان الاستدلال الثاني

قال أبو العباس الأرموي في ص١٧ :"الثاني: قوله تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها) ، وثبت بما تقدم أنها علمه غير مخلوق. وذكر أهل التفسير أن الله تعالى لما أمر الملائكة بالسجود لآدم صلى الله عليه وسلم قالوا: كيف نسجد لمن نحن أعلم منه؟ فأظهر الله لهم أشباح المخلوقات كلها على وجه الماء، وقال لهم : إن كنتم أعلم من آدم، فأنبئوني بأسماء هؤلاء، فرجعوا إلى الاستغفار، وقالوا:

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، فأنزل الله عز وجل على آدم تسعة وعشرين حرفا، وألهمه أن وضع على كل شخص اسما فلفق الحروف بعضها إلى بعض فقال: هذا شاة، وهذا بعير، وهذا فرس، إلى أن سمى جميع المخلوقات التي ستوجد. "اهـ

ومن الواضح أن هذا حديث من الأحاديث الموضوعة أو الإسرائيليات المفضوحة. والمؤلف يعتمد على مثل هذه الأحاديث في إثبات عقيدة في كلام الله تعالى، وهذا المنهج لا يليق بالعلماء الأكابر، فكيف يصح نسبته إلى واحد مثل الإمام النووي؟

وتأملوا في كيفية فهم هذا الكاتب، لتعلموا أن الإمام النووي يستحيل أن يكون راضيا بهذا الكلام الضعيف المتهاوي: فهو يستدل على قدم الحروف بأن علم الله تعالى غير مخلوق!! ونوضح حاصل استدلاله لكي يظهر بطلانه:

فهو يقول : بما أن الله تعالى يعلم الحروف بعلمه القديم. فلا بد أن تكون الحروف قديمة، لأن علمه غير مخلوق.

وهذا استدلال الضعفاء المتحذلقين!!

فالله تعالى يعلم كل شيء بعلمه القديم، فمن أين يلزم أن يكون كل شيء قديما؟

والله تعالى يعلم بعلمه القديم كلام هذا القائل المتهاوي، فهل كلام هذا المسكين قديم لأن الله تعالى علمه بعلمه القديم؟

إن هذا القائل لا يفرق بين العلم والمعلوم، فعلم الله تعالى قديم قطعا، ولكن ليس كل معلوماته -أي ما تعلق به علمه القديم الذي هو صفته- قديما.

وهذا واضح لكل من نوَّرَ الله تعالى قلبه.

بيان بطلان الاستدلال الثالث

قال أبو العباس الأرموي في ص١٨:"قوله تعالى(اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم) وهذا نص على أن ما يكون بالقلم تعليمه سبحانه وتعالى، وثبت بما تقدم أن ما هو تعليمه غير مخلوق، والتعليم بالقلم ليس إلا الحروف."اهـ

وكلامه متهاوٍ كسابقه. فلم يثبت كما رأيت أن ما هو تعليم الله تعالى يجب أن يكون قديما غير مخلوق، فتعليم الله تعالى لعباده أو خلقه بعض المعلومات، لا يصح أن يكون قديما أصلا، فإن تعليم الله تعالى لمخلوقاته متوقف على وجود المخلوق، والمخلوق حادث، فكيف يكون التعليم قديما؟

وتعليم الله تعالى فعل من أفعاله، وكل أفعال الله تعالى حادثة، فكيف تكون قديمة.

والقلم أصلا حادث مخلوق، وكل ما يكتب بالقلم يجب أن يكون حادثا مخلوقا أيضا، فالحروف حادثة مخلوقة، لا كما يظن هذا المسكين.

بيان بطلان الاستدلال الرابع

قال أبو العباس الأرموي في ص١٨ : "الرابع: هذه الحروف من علم الله لما سبق ولقوله تعالى (ولا يأبَ كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب) أخبر تعالى أنه علم الكاتب الكتابة، والكتابة ليس إلا الحروف وعلمه غير مخلوق بالإجماع."اهـ

الجواب: نعم علم الله تعالى غير مخلوق بالإجماع والدلالة العقلية، ولكن لا علاقة لهذا بما تقول أيها الإنسان! فمن أين يلزم من كون علم الله تعالى قديما أن يكون ما تعلق به علمه قديما؟ ومن الظاهر أن كلامه في هذا مجرد تكرار لما سبق، وقد بينا بطلانه سابقا.

والحقيقة أنه ليس فيه أي دلالة على ما يقول؟ إنه مجرد تهافت في أعلى المستويات.

بيان بطلان الاستدلال الخامس

زعم هذا المؤلف في ص١٨ أن : "من قال إن الحروف مخلوقة، فقد صرح بحدث الكتب المنزلة على الأنبياء من إله السماء."اهـ وأن هذا محال.

الجواب: كل ما هو موجود بين أيدي المخلوقات، فيستحيل أن يكون قديما، القديم فقط هو الله تعالى وصفاته، وصفات الله تعالى لا تنفك عنه، ولا تزول، ولا تحدث له صفة لم تكُ من قبل. هذه هي عقيدة أهل الحق. ولا نلتفت إلى ما يقوله الحشوية.

فالكتاب المنزل بين أيدينا هو كلام الله تعالى، لأنه دالٌّ على كلامه القديم القائم بذاته، وليس هو نفس الصفة القديمة، بل دال عليها. فلذلك نسميه كلام الله تعالى. وهو كلام الله تعالى لأنه أنشأه ابتداء دالا على بعض مدلولات كلامه النفسي القديم، ولم ينشئه غيره، كما يزعم بعض الجهلة، وليس هو عين الكلام النفسي القديم.

وما أنزله الله تعالى على رسله ليس عين صفاته القديمة، بل هي عبارة عن أفعال له جل شأنه، أنزله على رسله عليهم الصلاة والسلام لتكون لهم حجة ودلالة على صدقهم عندما يخاطبون الناس. والمعجزات ليس قديمة بل هي حادثة، ومع ذلك فهي معجزة. فكل معجزات الله تعالى أفعال له جل شأنه، وكل أفعاله حادثة ليست قديمة.

بيان بطلان الاستدلال السادس

قال أبو العباس في ص١٨: "لما اقتضت الحكمة الإلهية إثبات ما هو كائن في اللوح المحفوظ دلَّ ذلك على قدم الحروف، إذ لم لو تكن قديمة لكان ثمَّ شيء خارج عن علمه تعالى وذلك محال." اهـ

أقول: هذا الاستدلال من جنس الاستدلالات السابقة المتهالكة. فهو يستدل على قدم الحروف بأن الله تعالى عالم بها وقد كتبها في اللوح المحفوظ. وقد غفل هذا القائل عن أن اللوح المحفوظ نفسه ليس قديما، وغفل عن أن هناك فرقا بين نفس العلم الإلهي، وما يتعلق به العلم الإلهي، فعلم الله تعالى

قديم، وليس كل ما تعلق به علمه قديما، وهذه أبجديات في علم التوحيد الذي ابتعد عنه هؤلاء الحشوية فوقعوا في هذه التهافتات.

ولا تلازم بين عدم كون الحروف قديمة وبين كون شيء خارجا عن علمه، كما زعم في كلامه، وكأن هذا القائل يتوهم أن اللوح المحفوظ قد احتوى على جميع علم الله تعالى، هيهات!

وربَّما توهَّم أنه ما دامت الكتابة تكون بالحروف، وأن علم الله تعالى قديم، فيجب أن تكون الحروف التي تكون بها الكتابة قديمة كذلك، ولا تلازم بين هذا وذاك إلا في وهم القائل. فاحذر من الوقوع في هذه التهافتات.

ثم ادعى وقوع الإجماع على أن نفس الأسماء الحسنى التي تتألف من الحروف قديمة، وهذا إجماع متوهم كذلك لا أصل له. فالقديم عند علماء أهل السنة هو وصف الله تعالى بها لا عين الكلمات الدالة على هذا الوصف! وفرق كبير بين هذا وذاك.

ثم رجع إلى القول بأن القرآن ما دام موجودا قبل آدم، إذن هو قديم، فقال في ص١٩: "وهذا صريح في تقدم الحروف قبل آدم."اهـ، ومن المعلوم عند العقلاء أن كون القرآن قبل آدم، لا يستلزم مطلقا أن تكون الحروف قديمة أي لا أول لها، فغاية ما يستلزمه إنما هو تقدم وجود القرآن على آدم، ولا ضرر في هذا كما هو معلوم. فالكلام الذي يأتي به هذا المؤلف لا يدل مطلقا على ما يريد إثباته.

ثم شرع في نقل بعض العبارات التي لا تسلم له عن بعض العلماء ينفون فيها أن تكون الألفاظ مخلوقة، ففهم منها أنهم يقولون بقدمها، وقدم الحروف، والكلمات، وهذا فهم خاطئ كما ترى، فغاية ما كان يريده هؤلاء إنما هو نفي إطلاق القول على القرآن بأنه قديم، خوفا من التوسل بذلك إلى نفي الصفة النفسية القديمة، وهذا لا يستلزم قدم الحروف. ثم إننا نقول: لو أراد أي إنسان القول أن الحروف أوالكلمات أوالأصوات قديمة في وجودها الخارجي، فكلامه باطل لا يلتفت إليه ولا يعوَّل عليه، كائنا من كان هذا القائل.

ونحن لا نريد أن نستقرئ كلمات مَن نقل عنهم هذا المؤلف، لأن من فهم ما قلناه سابقا، يستطيع أن يرد على تلك الاستدلالات والعبارات بأقوى طريق.

على أنه لا يوجد قول صريح ممن نقل عنهم هذا المؤلف ينص على أن الحروف قديمة، غاية الأمر منعهم إطلاق لفظ الخلق على القرآن، وقد علمنا السبب في ذلك.

بل إن ما نقله عن الإمام البخاري من أن أفعال العباد مخلوقة، هو نص في أن الحروف والأصوات التي تصدر من في العباد مخلوقة حادثة، فهذا خلاف ما يريد المؤلف الاستدلال عليه. بل إن عبارة البخاري دليل على ما قلناه من تفسير لكلامهم، وها نحن نورده ونفسره، فقد نقل المؤلف في ص٢١:"قال البخاري رحمه الله: كان يحيى بن سعيد القطان أنه قال: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون أفعال العباد مخلوقة.

قال البخاري: حركاتهم وأصواتهم فأما القرآن المتلو المكتوب في المصاحف الموعى في الصدور فهو كلام الله وليس بمخلوق."اهـ

فالبخاري رحمه الله يفرق في كلامه بين أفعال العباد وبين نفس القرآن، فالقرآن من حيث هو كلام الله تعالى ليس فعلا من أفعال العباد، بل هو صفة للرحمن، وأما القراءة والحفظ، فإذا تعلقا بالقرآن فيكون مقروءا محفوظا، فالحفظ والقراءة أفعال للعباد، وهي مخلوقة قطعا. وهذا الفرق بين القراءة والمقروء، والحفظ والمحفوظ، لا يستطيع الحشوية فهمه، ومن هنا يتعلقون بكل كلام لا علاقة له بالمسألة.

وقول البخاري " فأما القرآن المتلو المكتوب في المصاحف الموعى في الصدور فهو كلام الله وليس بمخلوق"اهـ، صريح فيما قلناه، فإنه جعل عبارة (فهو كلام الله) جوابا لفعل الشرط وهو قوله (القرآن) الذي وصفه بأنه (مكتوب في المصاحف الموعى في الصدور) فيصير حاصل كلامه(القرآن كلام الله)، والقرآن موعى في الصدور مكتوب في المصاحف. فهو كلام الله تعالى وهو أيضا موعى في الصدور مكتوب في المصاحف.

ولو تأملت فيما ذكرناه لعرفت جليل معناه، فللقرآن وجودان اثنان كما في كلام البخاري، الأول من حيث هو كلام الله تعالى، ولا بد أن يكون الكلام قائما في المتكلم. والثاني: من حيث هو مكتوب محفوظ، ولا بد أن يكون المكتوب في الصحيفة، والمحفوظ في الحافظة أو الصدر. فهو من الاعتبار الأول، صفة لله تعالى، وأما في الاعتبار الثاني فهو فعل من أفعال العباد، وكونه فعلا ناتج لكونه محفوظا مكتوبا، أي حفظا وكتابة، فالكتابة هي الفعل الحادث

للعباد، وهي من هذا الوصف ليست صفة لله تعالى، والحفظ فعل حادث للعباد، وهي بهذا الوصف ليست صفة لله تعالى. وهذا كله ظاهر.

فتحقق أن كلام البخاري موافق لكلام أهل السنة الأشاعرة وليس موافقا لكلام التيمية والحشوية.

بطلان استدلال المؤلف بـ(كُنْ)

استدل مؤلف الكتاب بقوله تعالى كن، على أن الحروف قديمة، فقال في ص٢٣:"وكن حرفان، وليس المراد معنى "كن" إذ هو خروج عن صريح اللفظ، ولكون المعنى لو كان مقتضيا الإيجاد لزم من ذلك قدم العالم، وهو محال، فلا يكون الأمر مقتضيا، وحدوثها يستلزم إثبات حوادث لا أول لها، وهو محال، فلا بد من الاعتراف بكون "كن" قديمة رفعا لهذا التسلسل، وإذا ثبت ذلك في "كن" ثبت في الجميع، لعدم القائل بالفصل."اهـ

ملاحظة:"هذه العبارة الأخيرة: كتبها محقق الكتاب هكذا:"...لعدم القائل، فالفصل لا يقال هي متأخرة..."اهـ. وهذا دليل عليأنه غير فاهم لما يحققه، وهذه مأساة العديد من الكتب التي يحققها من هم ليسوا بأهل لذلك. وسوف تتضح لك هذه الملاحظة لاحقا.

وبعد هذه الملاحظة نشرع في الرد على أبي العباس هذا، فنقول:

إن الله تعالى لا يخلق المخلوقات بنفس الكلام، فليست كلمة كن هي التي بها يتم الخلق، بل بالقدرة يخلق الله تعالى المخلوقات. وإنما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى(إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون) من باب

الاستعارة، وتقريبا لعدم تخلف وجود المخلوق عن تعلق الإرادة الإلهية بوجوده.

وليس الأمر أن فعل الخلق، أي إيجاد المخلوقات يتم بعين كلمة كن.

وهذا المعنى لو تأمل فيه القارئ الكريم لعرف بجلاء فساد ما قاله هذا المؤلف، ولاتضح بما قلناه بطلان كلامه.

قال الإمام الرازي في التفسير الكبير ج١/ ص٦٧

"وأما قوله أعوذ بكلمات الله التامات فاعلم أن المراد بكلمات الله هو قوله تعالى (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون) [النحل ٤٠] والمراد من قوله **كن نفاذ قدرته في الممكنات وسريان مشيئته في الكائنات بحيث يمتنع أن يعرض له عائق ومانع** ولا شك أنه لا تحسن الاستعاذة بالله إلا لكونه موصوفا بتلك القدرة القاهرة والمشيئة النافذة وأيضا فالجسمانيات لا يكون حدوثها إلا على سبيل الحركة والخروج من القوة إلى الفعل يسيرا يسيرا وأما الروحانيات فإنما يحصل تكونها الآن الذي لا ينقسم فلهذه المشابهة سميت نفاذ قدرته بالكلمة"اهـ

وقال الإمام الرازي في التفسير الكبير ج٦/ ص١٣٩

"أما قوله تعالى فَقَالَ لَهُمُ اللّهُ مُوتُواْ ففي تفسير قَالَ اللّهُ وجهان الأول أنه جار مجرى قوله (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[النحل ٤٠]**وقد تقدم أنه ليس المراد منه إثبات قول بل المراد أنه تعالى متى أراد ذلك وقع من غير منع وتأخير ومثل هذا عرف مشهور في اللغة**."اهـ

وقال في التفسير الكبير أيضا ج١٧/ ص٢٢

"ثم إنه تعالى حسم مادة الشبهات بقوله (إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [النحل ٤٠] ***والمراد أن تخليقه وتكوينه لا يتوقف على حصول الآلات والأدوات***"اهـ

وقال أيضا في التفسير الكبير ج٢٠/ ص٢٦

"والوجه الثاني في بيان إمكان الحشر والنشر أن كونه تعالى موجداً للأشياء ومكوناً لها لا يتوقف على سبق مادة ولا مدة ولا آلة وهو تعالى إنما يكونها بمحض قدرته ومشيئته وليس لقدرته دافع ولا لمشيئته مانع فعبر تعالى عن هذا النفاذ الخالي عن المعارض بقوله (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) وإذا كان كذلك فكما أنه تعالى قدر على الإيجاد في الابتداء وجب أن يكون قادراً عليه في الإعادة فثبت بهذين الدليلين القاطعين أن القول بالحشر والنشر والبعث والقيامة حق وصدق والقول إنما طعنوا في صحة النبوة بناء على الطعن في هذا الأصل فلما بطل هذا الطعن بطل أيضاً طعنهم في النبوة والله أعلم"اهـ

وقال الإمام الرازي أيضا في التفسير الكبير ج٢٠/ ص٢٧

"المسألة الرابعة احتج بعض أصحابنا بهذه الآية على قدم القرآن فقالوا قوله تعالى (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) يدل على أنه تعالى إذا أراد إحداث شيء قال له كن فيكون فلو كان قوله (كُنَّ) حادثاً، لافتقر

إحداثه إلى أن يقول له كن وذلك يوجب التسلسل وهو محال فثبت أن كلام الله قديم[1].

واعلم أن هذا الدليل عندي ليس في غاية القوة وبيانه من وجوه

الوجه الأول أن كلمة (إِذَا) لا تفيد التكرار.

والدليل عليه: أن الرجل إذا قال لامرأته إذا دخلت الدار فأنت طالق فدخلت الدار مرة طلقت طلقة واحدة، فلو دخلت ثانياً لم تطلق طلقة ثانية فعلمنا أن كلمة إذا لا تفيد التكرار وإذا كان كذلك ثبت أنه لا يلزم في كل ما يحدثه الله تعالى أن يقول له كن فلم يلزم التسلسل[2].

والوجه الثاني أن هذا الدليل إن صح لزم القول بقدم لفظه (كن)، **وهذا معلوم البطلان بالضرورة**[3] لأن لفظة كن مركبة من الكاف والنون وعند حضور

---

1 إنما يريدون إثبات قدم الكلام النفسي، لا الكلام الذي هو بحرف، لأن أصحابنا الأشاعرة أجمعوا على استحالة قدم هذا. ومع ذلك فإن الإمام الرازي لا يسلم لهم أن هذه الآية تدل على ما يريدون دلالة قاطعة. بل ربما ينتابها وجه ضعف، وهذا القول منه لا يستلزم أنه ينفي الكلام النفسي، أو يقول بحدوثه، غاية الأمر كما هو ظاهر أنه لا يقول كون هذه الدلالة قاطعة على المدعى. وسيأتي التصريح بهذه المعاني في كلامه.

2 معنى ذلك أن الإمام الرازي يسلم بقدم الكلام النفسي، ولا يسلم استلزام ما قالوه للتسلسل، فيبقى التسلسل محالا ممتنعا. ولا يسلم في كل ما يحدثه الله تعالى أن يقول له كن.

3 فالقائل إذن بأن لفظة كن قديمة، مخالف للضرورة.

الكاف لم تكن النون حاضرة وعند مجيء النون تتولى الكاف وذلك يدل على أن كلمة كن يمتنع كونها قديمة وإنما الذي يدعي أصحابنا كونه قديماً صفة مغايرة للفظة كن[1]، فالذي تدل عليه الآية لا يقول به أصحابنا والذي يقولون به لا تدل عليه الآية فسقط التمسك به.

والوجه الثالث: أن الرجل إذا قال إن فلاناً لا يقدم على قول ولا على فعل إلا ويستعين فيه بالله تعالى فإن عاقلاً لا يقول إن استعانته بالله فعل من أفعاله فيلزم أن يكون كل استعانة مسبوقة باستعانة أخرى إلى غير النهاية لأن هذا الكلام بحسب العرف باطل فكذلك ما قالوه.

والوجه الرابع أن هذه الآية مشعرة بحدوث الكلام من وجوه.

الوجه الأول أن قوله تعالى (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ) يقتضي كون القول واقعاً بالإرادة وما كان كذلك فهو محدث.

والوجه الثاني أنه علق القول بكلمة إذا ولا شك أن لفظة إذا تدخل للاستقبال.

والوجه الثالث أن قوله (أَن نَّقُولَ لَهُ) لا خلاف أن ذلك ينبىء عن الاستقبال.

---

1 وهذا الذي يثبته أصحابنا هو الكلام النفسي، وهو مغاير للفظة (كن) كما صرح الإمام الرازي هنا، وكذلك صرح به سائر أئمتنا في كتبهم.

والوجه الرابع أن قوله (كُنْ فَيَكُونُ) يدل على أن حدوث الكون حاصل عقيب قوله (كُنَّ) فتكون كلمة (كُنَّ) متقدمة على حدوث الكون بزمان واحد والمتقدم على المحدث بزمان واحد يجب أن يكون محدثاً.

والوجه الخامس أنه معارض بقوله تعالى (وَكَانَ أَمْرُ اللهَّ مَفْعُولاً) [النساء ٤٧] (وَكَانَ أَمْرُ اللهَّ قَدَراً مَّقْدُوراً)[الأحزاب ٣٨]،(اللهُّ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ)[الزمر ٢٣]، (فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ)[الطور ٣٤]، (وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً)[الأحقاف ١٢].

فإن قيل فهب أن هذه الآية لا تدل على قدم الكلام ولكنكم ذكرتم أنها تدل على حدوث الكلام فما الجواب عنه.

قلنا نصرف هذه الدلائل إلى الكلام المسموع الذي هو مركب من الحروف والأصوات ونحن نقول بكونه محدثاً مخلوقاً[1] والله أعلم"اهـ

فهذا هو كلام الإمام الرازي مجدد القرن السادس كما قال العديد من العلماء، وهو فارس علمي اصول الفقه وأصول الدين، وهو الذي حطم أوهام المجسمة على اختلاف أصنافهم، وكسر حجج الفلاسفة، وأبطل تعلقاتهم، وجعلهم يدورون في فلكه، ويعتمدون على كلامه في تفسير كتبهم، وأقوالهم زمانا طويلا، وجعلهم يحتارون بالشكوك التي وجهها عليهم.

---

1 الكلام المركب من الحروف، لا بد أن يكون محدثا، وكل محدث مخلوق. ولا يخالف في ذلك عاقل يدري ما يقول.

ولا يخفى عليك أن زعم بعض الحاقدين أن الإمام الرازي قد تراجع عن عقيدة الأشاعرة، في وصيته، ليس له نصيب من الصحة، وقد أوضحنا ذلك في تعليقاتنا على وصية الإمام الرازي، فارجع إليها إن أحببت.

وبعد تقرير ما مضى من المعاني، ننبه الأخ القارئ إلى أن هذا المؤلف أعني أبا العباس الأرموي، يقول بامتناع التسلسل في القدم، وهذا خلاف ما يزعمه ابن تيمية من أن التسلسل ليس جائزا فقط بل واجب، فهل يقول التيميون الجدد بما يقول به أبو العباس هذا.

إنهم إن تابعوه في القول بقدم الحروف، وقعوا في مخالفة ابن تيمية بنفي التسلسل، ووقعوا في مخالفة ابن تيمية في نفي قدم عين الحروف، بل هو قائل بقدمها من حيث النوع لا الأعيان. وقد أوضحت عقيدة ابن تيمية في كتابي الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية.

نقض الدقيقة التي ذكرها المؤلف

ذكر المؤلف أبو العباس في نهاية استدلاله على قدم الحروف، كلاما سماه دقيقة، أحببت أن أورده وأنقضه هنا لتتم الفائدة.

قال أبو العباس في ص٢٤:"دقيقة: اعلم أن جريان اليد بالقلم والمداد ونحو الخط ودقته وسقمه وجودته واعوجاجه واستقامته، كل ذلك محدث والحروف التي يتضمنه هذا المجموع قديم، وكذلك نقول في الصوت حركة اللسان والشفة، وصفاء الحنجرة وخشونتها، وغلظها ودقتها، والإسرار والإجهار، كل ذلك أيضا محدث لأن هذه الأمور بأسرها من كسب الآدمي

ومقدوره، بإجراء الله تعالى العادة في ذلك كذلك، والذي يسمع عند تحقق هذا المجموع فهو الكلام القديم."اهـ

فهو هنا يقول إن نفس حركة اليد حادثة، وهذا صحيح.

ولكنه يقول إن هذه الحركة الحادثة وغيرها من الخط وسقمه... (تتضمن!) الحرف القديم؟؟!

إذن هو يقول بأن القديم متضمن في الحادث. أي يقول إن القديم حالٌّ في الحادث، كما قال ابن تيمية إن الحادث حال في القديم، وهو قوله بأن الصفات قائمة بذات الله تعالى.

وكأن هذا أبا العباس يقول بنفس قول ابن تيمية من أن نوع الحروف قديم، وأعيانه حادثة، ولكنه لا يستطيع التعبير عنه المعنى الذي يعتقده بمثل هذا النحو من الوضوح؟؟

وألاحظ أن هذا أبا العباس يقول بأن العبد لا يخلق فعله، وأن الله تعالى يخلق فعل العبد عند كسب العبد ذلك بإجراء العادة، وهذا قول قريب من قول أهل السنة الأشاعرة، فهذه نقطة بيضاء تحسب له، بجانب كل تلك النقاط السوداء التي بيناها....

وعلى كل حال فإن قوله بأن الحروف قديمة قول غير صحيح كما ذكرناه سابقا.

الكلام في تعيين محل النزاع

صرَّح المؤلف بأن كلام الله تعالى ليس إلا الحروف والأصوات المفيدة لأمور الشرع المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم، بنظم القرآن، كما في ص٢٥.

وادعى أن هذا هو مذهب السلف، وأن هذا هو الصفة التي بها يتصف الله تعالى، وهو طبعا ما كان يتكلم عليه كما بيناه سابقا، ويقول إنه المقصود بالوصف بأنه قديم.

وخالف من قال من الاشاعرة بأن المنزل على سيدنا محمد عليه أفضل السلام ليس عين الصفة الإلية بل دال عليها، كما يقول الأشاعرة. واستنكر عليهم ذلك ولم يوافقهم في قولهم بأنه :"لم ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم كلام قديم"اهـ كما ذكره في ص٢٨. فهو يقول إن الكلام المكتوب في القرآن قديم، كما بيناه سابقا.

ثم شرع في الاستدلال على ما ادعاه. وسوف نناقشه في بعض أهم ما سمَّاه استدلالات لنظهر للقارئ المحترم ما تخلل تأليفه من ضعف، ليحذر من الوقوع فيما وقع فيه.

وادعى أن الدليل الكلي على ما يقوله هو ما لخصه بقوله في ص٢٨:"ووجه البرهان على ما ادعيناه أن نقول:

كلام الله تعالى منزل،

والمنزل ليس إلا الحرف والصوت،

ينتج أن كلام الله هو الحرف والصوت،

فإذا أثبتنا أن كلام الله هو الحرف والصوت، وذكرنا الدليل على المقدمات، ثبت كونه قديما بالإجماع."اهـ

فأنت ترى أن هذا هو الطريق الذي يتبعه المؤلف في الاستدلال على ما يريد. وبأدنى نظر سوف نثبت لك أن ما يقوله في غاية الضعف، ثم ننبه على فساد الاستدلالات التي اعتمد عليها لاحقا.

فهو ادعى أن كلام الله تعالى هو المنزل، وادعى أن المنزل هو الحرف والصوت، فنتج عنده أن كلام الله تعالى هو حرف وصوت.

ولكن لو تنبهنا إلى أن ما أنزل فعلا إنما هو القرآن بصوت سيدنا جبريل عليه السلام، وليس بصوت غير جبريل عليه السلام، فإن نبينا عليه الصلاة والسلام إنما كان يتلقى القرآن من جبريل عليه السلام، فالصوت الذي كان يسمعه، هو صوت جبريل، فهذا الصوت هو المنزل، وهو الذي عرف به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم القرآن المرتب كما هو في اللوح المحفوظ. فإذا عرفنا ذلك، ينتج أن صوت الله تعالى عند المؤلف هو عين صوت جبريل عليه السلام. وهذا قول باطل منكر، لا ريب في بطلانه.

وبعبارة أخرى: **نقرر دليله على نحو آخر**، فنقول:

كلام الله هو المنزل.

والمنزل هو الحرف وصوت جبريل.

ينتج: أن كلام الله تعالى هو عين حرف وصوت جبريل.

ولكن من المعلوم أن هذا باطل.

إذن ليس نفس المنزل هو عين كلام الله تعالى الذي هو صفة لـه. **بل هو مُعبِّر عن كلام الله تعالى.**

هذه هي النتيجة الصحيحة التي كان ينبغي أن يتنبه إليها المؤلف، لا النتيجة الباطلة الفاسدة التي تفوه بها.

فقياسه فاسد، ومبني على مغالطة مكشوفة.

وبطريقة أخرى: نقول في بيان معارضة قياسه السابق: **إذا كان كلام الله تعالى منزلا، فيكون قد انفصل عن الله تعالى وانفك عنه لأنه منزل. ولكن الفرض أن كلامه صفة له، والصفة لا تنفصل عن الموصوف، وإلا لم تكن صفة. إذن المنزل ليس عين الصفة التي يتصف بها الله تعالى. بل هو معبر عنها، ولذلك يسمى كلام الله تعالى.**

وما دمنا قد بينا فساد قياسه الكلي، وعارضناه بما يزيد ظهور بطلانه وفساده.

فلنشرع الآن في التنبيه على فساد جملة من استدلالاته الجزئية التي جاء بها في سبيل إثبات المقدمات الكلية السابقة.

فقد ادعى مؤلف الكتاب أن الإنزال قد حصل لنفس كلام الله تعالى الذي هو صفة له، وقد بينا نحن أن الصفة لا تنزل، لان النزول يستلزم انفكاك الصفة، والصفة لا تنفك عن الله تعالى. فما ادعاه فاسد.

وكل ما جاء به عن الصحابة فليس بدال على ما يزعمه، وهو مجرد مغالطات مبنية على ما سبق. وادعاء الإجماع على أن النازل هو نفس الصفة الإلهية المسماة كلاما، وأن هذا النازل قديم، مجرد ادعاء لا دليل عليه، فمن ذا الذي يستطيع أن يثبت أن الصحابة أجمعوا على هذا المعنى الباطل، الذي يتضمن القول بأن الحرف والصوت الحادثين قديمان!؟

وكل ما أورده المؤلف من الأحاديث والآثار لا يتعدى هذه المعاني التي ذكرناها. فلا حجة له فيها، إن هي إلا أوهام.

دفع ردود المؤلف من ردَّ قوله

لخص مؤلف الكتاب قول الأشاعرة في كلام الله تعالى وأورده على سبيل الاعتراض على قوله، وذكره كاحتمال آخر لتفسير النصوص والآيات التي ساقها. ثم شرع بعد ذلك في الرد على قولهم وحججهم. وسوف نورد ما يلزم من قوله ونرد على ما أتى به في هذا الباب.

قال أبو العباس في ص٤٠:"فإن قيل: نسلم أن كلام الله قديم، لكن لا نسلم كونه منزلا، وما ذكرتم من الآيات والأخبار ودعوى الإجماع، كل ذلك لا يدل على أن القديم منزل، بل يدل على نزول هذه العبارة عن ذلك القديم، وليس ذلك إلا عين مذهبنا، فإنا نسلم أن عبارة القديم ودلالته منزلة، والكلام

القديم عندنا غير ذلك وهو قائم بذات الله تعالى، ومستحيل نزوله، وجميع الإطلاقات الواردة في الآيات والأخبار كلها بطريق المجاز لفهم الله منها، ولما استحال نزول القديم وورود التغيرات عليه، وجب حمل النزول في هذه الإطلاقات على المجاز ليكون ذلك تقريرا للقواعد العقلية ونسجا على منوال اللغة في استعمال المجاز الصادف عن الحقيقة. على أنا نقول الكلام على بطلان مذهبكم من عشرين وجها"اهـ

ثم شرع في إيراد الوجوه التي جعلها على لسان الأشاعرة. وحاصلها أن ما هو منزل حادث، كما يستدل عليه بالمشاهدة ولوازم الحدوث المختلفة من التركيب والتلبس بالحوادث كالتنجس، كما أنه يستحيل حلول القديم في الحادث، والباري إن تكلم بها دفعة، فالذي نسمعه إنما هو على التوالي والتعاقب، لا دفعة، فليس إذن كلام الباري، وإذا كان متعاقبا فيكون محدثا بلا شك، وإذا كان الكلام على ما تذكرون فهو فعل لله تعالى وليس بصفة ذاتية، والقديم لا يتصور فيه تجدد، بل التجدد يتعلق بالحوادث، والكلام الذي بحرف وصوت متجدد، فهو حادث، وغير ذلك من الوجوه التي ساقها، ولا نرى داعيا لإيرادها كلها. فنقتصر على ما ذكرناه، لأن مرادنا التنبيه على فساد ما أورده في رسالته، وليس استقصاء الرد عليه في جميع ما ذكره فيها.

وسوف نشرع الآن في ذكر أهم ردوده على الأشاعرة في هذه المسألة، ونبطل كلامه فيها بإذن الله تعالى.

فمما قاله:

أنه ادعى الإجماع على ما زعمه، وقد عرفنا أنه لا يوجد إجماع.

وادعى أن كثيرا من الاستعمالات تصبح مجازا، بلا مسوغ ولا داع. والجواب: أن المجاز إذا قويت قرينته، صح استعماله ولا يكون عيبا ولا ضعفا، ولا بعيدا أصلا، فاستعماله وإن شاع، غير ممنوع. ثم إنا لا نسلم أن كل تلك الاستعمالات التي أشار إليها مجازات، بل إننا نقول إن كثيرا منها، كتسمية الكلام المنزل كلام الله تعالى، حقيقة ليس مجازا، لأن الكلام عندنا اسم مشترك على المعنى النفسي القديم وعلى ما يدل عليه من الحرف.

ولا يلزم التلبيس من استعمال المجاز لأن معه قرينته، وعلى القول بأن إطلاق الكلام مشترك بين المعنيين، فلا احتياج للقرينة أصلا إلا في التعيين، فلا مجاز أصلا. فيسقط ادعاء التلبيس. ثم إن ادعاء التلبيس قد انتهى العلماء من الرد على من زعم لزومه من المجاز مطلقا في كتب الأصول والبلاغة. فلتراجع هناك.

وادعى هذا المؤلف أنه يلزم ارتفاع تكاليف الله تعالى، لأنه على زعمه ليس كلاما لله، والجواب: هذا غير لازم على مذهبنا، لأنه كلام الله تعالى. وعلى قول من يقول إن الإطلاق مجازي فلا يلزم أيضا ارتفاع التكاليف، لأنه دال على كلام الله تعالى. وهذا كاف للزوم التكاليف على العباد.

وادعى المؤلف لزوم العبث، فقد قال الله تعالى (فأجره حتى يسمع كلام الله).

والجواب: نحن نقول إن كلام الله تعالى مسموع عند قراءة القارئ، وبذلك تتحقق دلالة الآية الكريمة ودلالة غيرها من الآيات. فنحن نقول إن الكلام المنزل كلام الله تعالى. ولا يلزم حتى يسمعه أن يكون لله تعالى صوت وأن يقوم الحرف في ذاته تعالى عن هذا الباطل، بل يكفي أن توجد دلالة موضوعة ابتداء من عنده جل شأنه على كلامه النفسي. فيتحقق عندئذ سماع كلامه.

وزعم أنه لو لم يكن الكلام المنزل هو عين الكلام القديم، للزم ارتفاع بعض الأحكام كتعظيم المصحف.

فنقول: هذا الكلام هراء، وهو عين العبث، فالتعظيم حكم شرعي يثبت لمن يثبته الله تعالى له، فيجب علينا تعظيم الأنبياء، وتعظيم الكعبة، وتعظيم المسلمين، وليس شيء من هذه كلاما لله تعالى بل هي مخلوقات. فثبت بطلان زعم هذا المؤلف.

وما زعمه من لزوم عدم انعقاد اليمين إذا كان هذا غير كلام الله تعالى فهو مجرد ثرثرة، فهو كلام لله تعالى كما قلنا، إما على سبيل الحقيقة اللغوية، أو المجاز، وكلاهما كاف في ثبوت تحقق اليمين وأحكامها.

وكل ما ذكره هذا المؤلف بعد ذلك من نفس جنس ما ذكرناه ، فلا نطيل بإيراد الرد عليه وبيان تهافته، بل مغالطاته.

ثم شرع في الرد على الأسئلة التي أوردها على لسان المخالفين، وها نحن نبطل أجوبته ونثبت تهافتها، واحدا بعد الآخر، ومقتصرين على أهم ما يورده لكثرة التكرار الوارد في كلامه. فنقتصر على جملة معانيه لأننا لا نهوى التطويل في الكلام بعد اتضاح الحال.

وقد فرق المؤلف بين جهتين للحرف، فقال إن الحرف من جهة مشخصات قد يكون حادثا، ولكنه :"**قديم بالقبلية والبعدية**"اهـ، و"**ذاتي في قدمه**"اهـ، وحدوث الأول لا يستلزم حدوث الثاني.

وهذا الكلام لا يخفى ضعفه، فإن الحرف من حيث وجوده لا يتعرى عن مشخصاته، كالزمان المعين والمكان والشكل والصورة، وغيرها، فلا وجه لقسمة الحرف إلى حرف قديم وحرف حادث، ولو تنزلنا عند ما يزعمه: فإنا لا نرى معنا إلا حرفا حادثا، لأن كل ما نراه لا يتعرى عن مشخصاته التي أشرنا إليها، فينتج أنه لا حرف قديما موجود بيننا ، وهذا خلاف لما يزعمه المؤلف.

وحاول المؤلف أن يفك التلازم بين التركيب وبين الحدوث، فإن الكلام مركب، وكل مركب حادث، ولكنه لم يأت بشيء عليه المعول، كغالب كلامه السابق واللاحق.

وقد اعتمد المؤلف على الفرق الذي أبطلناه بين الحرف القديم وبين مشخصاته، في سائر كلامه اللاحق، وببطلان الأصل يبطل جميع ما بنى عليه.

ولا شك أنه يلزمه القول بأن جميع الحروف والكلمات الإلهية قد وجدت في القدم دفعة واحدة، ولم يطرأ عليه حدوث مع كونه مركبا من الحروف والأصوات كما يزعم هؤلاء، والجمع بين هذين الأمرين لا يعقل.

وادعى أن غاية ما يلزم من قوله إن ما بين أيدينا هو عين كلام الله تعالى وهو عينه المكتوب في المصاحف، والمقروء والمحفوظ، ليس تعدد القدماء بل هو مجرد تعدد الآلات والمحالِّ، فهو يقول إذن إن الكلام القديم حالٌّ في هذه الأمور الحادثة. وهذا أمر باطل كما لا يخفى. فإن القديم لا يحل في الحادث، وإلا فما الفرق بين هذا القول وبين قول النصارى إن الله تعالى حلَّ في سيدنا عيسى عليه السلام كما زعموا.

وتأمل في قوله التالي لتعرف حقيقة اعتقاده فقد قال في ص٥٢:" قلنا:......ثم عندنا كلام الله تعالى ليس بجسم، وما هو موصوف بالجسمية عندنا محدث، وهو عندنا مباين للكلام القديم ولا ينافي ذلك وجوده في هذا المحل المشار، بدليل ما نذكره في النظير، فإن الصناع إذا شخص من صنعته صورة وهيأها من مواد ، فإن صنعته تكون موجودة في ذلك المحل، بحيث لا يشك عاقل في ذلك، مع أن تلك الآلات التي هي موضوع الصنعة، لاتكون داخلة في حقيقة صنعته التي هي الترتيب والتلفيق، وكل ذلك مرئي مشاهد محقق، فكذلك ما نحن فيه بصدق رؤية الحروف مع عدم المنافاة لقدمها، وما عداها ينزل منزلة الآلات من هذا المصنوع. فليفهم ذلك ففيه غموض وقد أشار إليه الإمام أبو الحسن ابن الزاغوني في كتابه الإيضاح."اهـ

بالله عليكم، ألا يفهم من هذا الكلام أن عين كلام الله تعالى ليس هو الموجود بين أيدينا، بل الموجود ما هو إلا صورة عن كلام الله تعالى ورسم أو دلالة عليه، فهذا هو حاصل كلامه في تقريره الأخير الذي أفصح عنه. ولكن كل ما بين أيدينا من الرسم والعلامة إنما هو أمر حادث، وأما القديم فليس موجودا ولا حال في ما بين أيدينا من الرسوم والخطوط، وغيرها، بل كل ذلك على مذهبه لا يكون إلا دالا على القديم، إذا طرأ تغير على ما بين بأيدينا، فالقديم بحاله لا يتغير، ولا يحدث ولا ينعدم، وما ينعدم ليس إلا المادة التي صورت بها صورة القديم أو ما يدل عليه.

فإذا كان الأمر كذلك، فإن كل ما تكلم به المؤلف ينهدم، فإن القديم – على التسليم بأن المؤلف من الحروف قديم– لم ينزل بعينه، بل الذي نزل ما هو إلا أمر دال عليه، وما بين أيدينا ليس عين القديم، بل هو دال عليه، وهذا خلاف ما كان المؤلف يحاول إثباته من أول كتابه هذا.

فقد نقض ما بناه، وهدم ما أرساه بيديه.

وقد ظن هذا المؤلف أنه بهذا يهدم ما يقوله الأشاعرة، وهو في الحقيقة يقوي مذهبهم، فقد وافقهم على أن ما بأيدينا ما هو إلا عبارة عن أمر دال على كلام الله تعالى، وهذا يوافقه فيه الأشاعرة، ولكنه تهافت لما زعم أن نفس المؤلف من الحروف والأصوات وهو كلام الله تعالى يوجد في القدم، فإن ما هو مؤلف مركب يستحيل أن يكون قديما، ويستحيل أن يكون صفة لله تعالى. وزعمه هذا يخالفه فيه الأشاعرة، ويبطلونه. فلم يبق له ما يصح الاعتراض

عليه من مذهب الأشاعرة عندما قالوا إن ما بأيدينا ليس هو عين الصفة القديمة، بل هو أمر دالٌّ عليها معبر عنها.

ولكن السادة الأشاعرة لم يقعوا في الغلط مثله في الزعم بقدم المؤلف من الحروف والأصوات، بل قالوا إن كلام الله تعالى القديم ليس مؤلفا من الحروف والأصوات، بل هو صفة ثابتة لله تعالى، كثبوت القدرة والعلم. وما بين أيدينا من الحروف دال عليها، ومن هنا وجب احترامه وتقديسه حرم تنجسيه وإهانته.

فتبين لنا بحمد الله تعالى أن الأشاعرة اجتنبوا المغالطات التي وقع فيه هذا المدعي.

وبهذا نكون قد علقنا على أهم ما ذكره المؤلف المسمى بأبي العباس الأرموي، وأبطلنا ما تعلق به، وكشفنا عن المغالطات التي وقع فيه.

وأما القسم الثاني الذي أخذ من كلام الإمام النووي في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن، فلا يوجد لنا عليه مأخذ، ولا داعي للتعليق عليه فهو معروف ولا إشكال فيه من هذه الناحية. وكله فوائد عزيزة تليق أن تصدر عن قلم الإمام النووي. والله تعالى الموفق وهو المستعان.

أنتهيت من كتابته بحمد الله تعالى وتوفيقه يوم الأحد ١٨/٦/٢٠٠٦

سعيد فودة

وليس لنا إلا غير الله تعالى حاجة ولا مذهب